

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله وحده والصلاة والسلام على من لا نبي بعده :

حماية الحسابات الاستثمارية في البنوك الإسلامية

د. محمد العلي القرني
مركز أبحاث الاقتصاد الإسلامي
جامعة الملك عبدالعزيز - جدة
٢٠٠٠ م

يختلف عمل البنوك عن سائر المؤسسات التجارية في أن المصارف لا يعمل بأموال ملاكه وإنما يعتمد بصفة أساسية على أموال عملائه الذين اودعوا نقودهم في حسابات لديه. وتمثل الودائع المصرفية (بنوعيتها الجارية والمؤجلة) في المصارف أضعاف رأس مال الذي يملكه حملة الأسهم. وقبل تبني معايير لجنة بازل المنبثقة عن بنك التسويات الدولية (التي تلزم البنك براسمال لا يقل عن ٨% من مجمل الخصوم)، في أوائل التسعينات الميلادية كان كثير من البنوك في العالم يعمل براسمال لا يزيد أحياناً عن ٢% من جملة ماتديره من اموال في داخل ميزانيتها. يعتمد عمل البنوك على مايسمى "نظام الاحتياطي الجزئي" حيث يحتفظ المصرف باموال سائلة لا تمثل إلا نسبة ضئيلة من جملة الودائع الحالية الموجودة لديه بينما هو يلتزم لعملائه بسيولة تمثل كامل مبلغ ودائعهم

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله وحده والصلاة والسلام على من لا نبي بعده :

حماية الحسابات الاستثمارية في البنوك الإسلامية

د. محمد العلي القرني
مركز أبحاث الاقتصاد الإسلامي
جامعة الملك عبدالعزيز - جدة

يختلف عمل البنوك عن سائر المؤسسات التجارية في أن المصرف لا يعمل بأموال ملاكه وإنما يعتمد بصفة أساسية على أموال عملائه الذين أودعوا نقودهم في حسابات لديه. وتمثل الودائع المصرفية (بنوعيتها الجارية والمؤجلة) في المصارف أضعاف رأس مال الذي يملكه حملة الأسهم. وقبل تبني معايير لجنة بازل المنبثقة عن بنك التسويات الدولية (التي تلزم البنك براسمال لا يقل عن ٨% من مجمل الخصوم)، في أوائل التسعينات الميلادية كان كثير من البنوك في العالم يعمل براسمال لا يزيد أحياناً عن ٢% من جملة مائديره من اموال في داخل ميزانيتها. يعتمد عمل البنوك على مايسمى "نظام الاحتياطي الجزئي" حيث يحتفظ المصرف باموال سائلة لا تمثل إلا نسبة ضئيلة من جملة الودائع الحالية الموجودة لديه بينما هو يلتزم لعملائه بسيولة تمثل كامل مبلغ ودائعهم

ونظام الاحتياطي الجزئي معتمد على الافتراض أن الناس لا يتقدمون لاسترداد أموالهم من البنك على قلب رجل واحد. فإعمال قانون الأعداد الكبيرة يفضي إلى القول أن البنك لا يحتاج لكي يشعر جميع المودعين بأن جميع أموالهم في متناول اليد إلا إلى الاحتفاظ بنسبة محدودة من السيولة. فإذا إختل هذا الافتراض، إنهار المصرف.

وتفرق القوانين المصرفية، وكذلك معايير المحاسبة بين نوعين من الأموال يتلقاها المصرف من الناس. النوع الأول هو ما يقال عنه "داخل الميزانية" والثاني ما يكون "خارج الميزانية". والفرق بينهما هو الضمان. فالنوع الأول يعد بنداً في جانب الخصوم في ميزانية المصرف ولذلك فهو مندمج مع بقية البنود في هذا الجانب. ومثال ذلك الحسابات المصرفية الجارية. فلو خسر المصرف جزءاً منها كأن أقرضه إلى جهات عجزت عن التسديد، غطاه من بند آخر من الخصوم وهو رأس مال البنك أو احتياطياته.

أما ما يكون خارج الميزانية فهي أموال تحت الإدارة المصرفية، لا يضمنها المصرف وإنما يديرها لأصحابها بأجر مقطوع أو بجزء من الربح. فإذا وقعت فيها الخسارة لم يضمنها بل يتحمل الخسارة فيها أربابها. ومثالها الصناديق الاستثمارية بأنواعها المختلفة.

ويفترض أن تكون الأموال التي يتلقاها المصرف الإسلامي في الحسابات الاستثمارية والتي تكون على أساس المضاربة "خارج الميزانية" لأنها ليست مضمونة على البنك ومن ثم فإنه يديرها بنسبة من الربح والخسارة

إذا وقعت في المال تكون على رب المال. ولا ريب ان حماية الحسابات المصرفية وتبنى الاجراءات التي تؤدي الى استقرار النشاط المصرفي هو من الأولويات المهمة للسياسات الاقتصادية التي تتبناها البلدان المختلفة. ذلك ان من الثابت ان جذور معظم الازمات الاقتصادية في العصر الحاضر هو ضعف النظام المصرفي واهتزاز الثقة فيه وتفشي عمليات الإفلاس المصرفية.

ماذا يعني حماية الحسابات الاستثمارية :

يمكن ان ينصرف لفظ حماية الحسابات الاستثمارية الى معنيين :
الأول : هو الترتيبات التي يتبناها المصرف بنفسه أو تطبيقاً للمعايير المحاسبية المعتمدة لتقليل المخاطر عندما يستخدم الودائع المملوكة لعملائه فيختار بناء على تلك الترتيبات الطرق التي تبعتها عن الخسارة وعن انخفاض قيمتها السوقية أو تدني أرباحها.
الثاني : وجود جهة خارجية تقدم الحماية للحسابات المصرفية عن طريق ضمانها أو التأمين عليها لصالح أصحابها.

أولاً : الاجراءات المصرفية لحماية الحسابات الاستثمارية :

ونعرض فيها لأهم ما يمكن ان تتبناه المصارف من اجراءات وسياسات وترتيبات في ادارتها للأموال بغرض تقليل المخاطر وحماية الحسابات الاستثمارية من ذلك:

أ- التنويع :

ليس من طبيعة الأمور أن تقع الخسائر في كل القطاعات الاقتصادية في وقت واحد وفي جميع المواقع الجغرافية والعملات. ولذلك فإن توزيع استثمارات المصرف على عددٍ كافٍ من الاستخدامات التي تختلف في مددها (طويلة، متوسطة، قصيرة) وطبيعة عقودها (مشاركات، مديونات) وعملاتها (ريال، دولار، ين) وقطاعاتها الاقتصادية (خدمات، سلع، زراعة، تجارة... الخ)، ومناطقها الجغرافية (محلية، خارجية) سترتب عليه تشتيت المخاطر إلى القدر الذي يكون احتمال الخسارة قليلاً جداً. ولا ريب أن هذا أحد أهم وانجع سبل حماية الاستثمارات التي تسير عليها المصارف.

ب- الضمانات والرهن:

يعد استخدام الضمانات بأنواعها المختلفة والرهن سمة مشتركة لصيغ التمويل التي تستخدمها البنوك. أما البنوك التقليدية فإن عملها يقوم على الاقراض الذي يعد الرهن والكفالة جزءاً لا يتجزأ من إجراءاته المعتمدة في القانون المنظم لعمل المصارف وفي أعرافها التي تكونت على مر مئات السنين. وفي البنوك الإسلامية نلاحظ أن أكثرها يقتصر عمله على المديونات التي تمكن المصرف أيضاً من التوثيق باستخدام الرهن والكفالة، ولا ريب أن توثيق الديون بالرهن والكفالات

هو نوع حماية للودائع الاستثمارية اذ يجعل التمويل مقتصرأ على ذوي الملاءة القادرين على تقديم مثل تلك الرهون، كما انه يقلل مخاطر عدم السداد اذ يمكن استيفاء الدين بتلك الوثائق.

ج- صيغة العقود :

لما كانت صيغ التمويل التي تعتمد على المشاركات تتضمن قدراً عالياً مما يسمى المخاطرة الاخلاقية، اذ ان سلامة رأس مال الشركة وتحقيق الربح لا يعتمد على طبيعة الاستثمار وظروف العمل التجاري فحسب بل على امانة وإخلاص وصدق الشريك او العامل في المضاربة، ونظراً الى ان مستوى الامانة في هذا الزمان ليس كما كان في الأزمنة الخيرة، فقد اتجهت البنوك لمعالجة هذا الوضع في طريقتين الأول: التقليل من العمل بصيغ الشركة والمضاربة في التمويل والتركيز بصفة أساسية على المربحة لعظم المخاطرة في تلك الصيغ المعتمدة على الأمانة بينما ان المربحة تولد ديوناً يمكن توثيقها بالرهون والضمانات. والثاني: هو تطوير عقود المضاربة والمشاركة لغرض حماية أموال المصرف التي هي أموال المودعين فيه . من ذلك:

١- إدخال فكرة المسؤولية المحددة في عقود المشاركات بحيث تقتصر مسؤولية البنك في التمويل بالمشاركة على رأس المال على كل حال،

٢- الاقتصار في المضاربة والمشاركة على العمليات ذات الشفافية العالية مثل ان يكون نشاط المضاربة شراء سلعة واحدة من بائع معين فقط ثم تسويقها من قبل المضارب بعقود وشروط نمطية تسهل عملية الرقابة والتدقيق. ونحو ذلك.

٣- إدخال شروط جديدة في عقود الشركة والمضاربة الغرض منها تقليل المخاطرة مثل : اشتراط الرهن او الكفالة على المضارب، لا ليضمن رأس المال او الربح ولكن لكي لا يتأخر في رد رأس المال عند انتهاء أجل المضاربة ولاستخدامه في حالة ثبوت ان الخسارة سببها الاهمال او مخالفة شروط رب المال.

د- ضمان الأموال في المضاربة :

اتجهت المعايير المحاسبية المقترحة للبنوك الإسلامية من قبل هيئة معايير المحاسبة للبنوك الإسلامية في البحرين، والتي وقع تطبيقها في بعض البلدان الى التفريق من ناحية التسكين في الميزانية بين المضاربة المطلقة والمقيدة. فقررت ان المضاربة المطلقة، حيث يخول رب المال (عميل البنك) المصرف

باستثمار أمواله حيث يرى ان هذه الأموال تكون داخل الميزانية. أما المضاربة المقيدة التي قد خصصت في استخدام معين فانها تكون خارج الميزانية. يترتب على هذا ان الأموال في المضاربة المطلقة صارت تتمتع بحماية أكبر في داخل ميزانية البنك بل انها قد صارت في نظر بعض المصرفيين مضمونة على المصرف كسائر الأموال في داخل الميزانية. ولا ريب ان مثل هذا الضمان يثير اشكالات في المشروعية اذ لا يجوز للمضارب وهو المؤسسة المصرفية في هذه الحال ضمان الأموال التي تتلقاها على أساس المضاربة.

هـ- صندوق تأمين المخاطر :

ومن الاجراءات التي سارت عليها البنوك الإسلامية منذ إنشاء ما يسمى بصندوق تأمين المخاطر. وصفة عمله إقتطاع نسبة من الارباح المتحققة في الحسابات الاستثمارية في نهاية كل عام ورصدها في صندوق خاص تتجمع فيه وتتراكم على مر السنين. فاذا وقعت الخسارة في الحسابات الاستثمارية في سنة من السنوات، او لم يتحقق الربح بالمستوى المعتاد، وقع السحب من ذلك الصندوق والاضافة الى تلك الحسابات لدرا الخسارة او تحسين مستوى الارباح. وقد خرج عمل الصندوق على انه نوع من التبرع الذي يقدمه أصحاب الحسابات الاستثمارية

بالتنازل عن جزء من ارباحهم لمصلحة أندادهم ممن ينظم الى قائمة المستثمرين في المستقبل ولتحقيق الاستقرار في العمل المصرفي الإسلامي.

وتتحقق موافقة أصحاب الحسابات على هذا التبرع بتوقيعهم على إستمارة الاستثمار التي تشير الى ذلك بوضوح. وتبقى هذه الأموال في الصندوق ما بقي البنك، فاذا صفيت أعماله فان الاجراءات المنظمة له تنص في الغالب على أنه يوجهه لمصارف البر والخيرات ولا يكون ملكاً لأصحاب البنك ولا أرباب الحسابات الاستثمارية. ومنها ما يجعله من نصيب أصحاب الحسابات الاستثمارية الذين يكون مقيدون في حسابات البنك عند التصفية.

ثانياً : ضمان الودائع :

الودائع المصرفية^(*) في البنوك التقليدية هي قروض على المصرف، يقترضها ثم يستخدمها في تقديم القروض لعملائه فاضى البنك التقليدي مؤسسة تقترض ثم تقرض. إلا أن المشكلة الأساسية في عمل تلك المصارف هي صعوبة المواءمة بين آجال الودائع (قروض على المصرف) وآجال القروض (قروض على العملاء). فالودائع التي يحصل عليه المصرف من عملائه بعضها: حال، كالحسابات الجارية الامر الذي

^(*) وهي وان سميت ودائع فهي قروض، تلك حقيقتها وهكذا ينظر اليها القانون وقرارات المجامع الفقهية.

يعني ان أصحاب هذه الأموال لهم الحق في استردادهما في أي وقت. على ذلك، يجب ان يتوافر المصرف على القدرة الدائمة على الوفاء بالتزاماته امام هؤلاء العملاء. وبعضها مؤجل: ولكن هذه الاجال قصيرة في الغالب تتراوح بين ٩٠ يوماً الى سنة.

ومن الجهة المقابلة فان البنك يستخدم هذه الأموال في اقراض عملائه قروضاً لا تكون حالة ابدأ بل ان أكثرها ذا أجل يزيد عن عام وقد يصل الى ١٠ أو عشرين سنة.

معنى ذلك ان المصرف يواجه على الدوام خطر ان لا يتوافر على السيولة الكافية لمواجهة عمليات استرداد المودعين لأموالهم.

ان إقدام المودعين كلهم في مدد متقاربة على سحب أموالهم من أحد المصارف، يؤدي الى تعرضه لصعوبات وقد تلحق به بعض الخسائر ولكنها لا تؤدي الى انهياره في الأحوال الطبيعية لان هذا البنك يمكن له ان يقترض بسرعة من البنوك الأخرى أو من السوق المالية (قروضاً بضمان قروضه التي في ذمم الناس) حتى يتوافر على مايكفي من السيولة لدفع الأموال الى أصحابها. كما يمكن له بيع بعض تلك القروض واستعجال الحصول على قيمتها محسومة ليدفع الأموال للمودعين. فاذا لم يتيسر ذلك يمكن له ان يقترض من المصرف المركزي اذ ان من وظائفه

ان يقوم بما يسمى "المقرض الاخير" للمصارف. فيساعد ذلك المصرف للخروج من ازمته العارضة بامداده بسيولة مؤقتة.

ان المشكلة الأساسية هي ان وقوع مصرف واحد في مثل تلك الصعوبات يؤدي الى سريان عدم الثقة لكي تؤثر على النظام المصرفي برمته. ومن ثم تتحول حالة نقص سيولة بسيطة في مصرف واحد الى مشكلة حقيقية تهدد الاقتصاد كله.

فاذا وقعت هذه الصعوبات لجميع البنوك في البلد او لعدد كبير منها في وقت واحد فلن يكون للإجراءات المذكورة أعلاه جدوى ولا بد من وجود جهة خارجية تضمن هذه الودائع، بحيث تحدث القدر من الاطمئنان لدى الناس حتى لا تحول الصعوبات البسيطة الى مشاكل كبيرة.

صيغة ضمان الودائع السائدة في الأنظمة المصرفية المعاصرة :

يمكن القول ان لضمان الودائع في البلدان التي تسير على النظام الاقتصادي الحر طريقتان: (أما البنوك التي تكون مملوكة للحكومة فضمان الحكومة لودائعها مستمد من حقيقة كونها جزء من جهاز الدولة). الاولى : هي انشاء مؤسسة للتأمين على الودائع كمثل الطريقة التي تسير عليها البنوك في الولايات المتحدة والتي يرد وصفها فيما بعد. وقد تلزم جميع البنوك في التأمين على وداائعها لديها، وربما ترك الامر خياراً لتلك البنوك. وفي بعض الحالات لا يكون للضمان مؤسسة مستقلة بل يقوم به

البنك المركزي الذي يقطع رسوماً من البنوك مقابل ضمان ودائعها الى حد معين شبيه بمؤسسة ضمان الودائع.

والثانية : التزام مطلق من الحكومة ان البنوك لن تفلس ومن ثم تضمن التزامات البنوك التجارية تجاه ارباب الاموال(*) وهذا ينتشر بخاصة في البلدان النامية. وفي مثل هذه الحالة تتحمل الحكومة في أموال خزينتها مخاطرة الأخطاء التي قد تقع فيها البنوك.

جذور فكرة ضمان الودائع :

مع ان البنوك التجارية بصيغتها الحاضرة عرفت عند الغربيين منذ مئات السنين فان فكرة ضمان جهة خارجية للودائع هي فكرة حديثة. ترجع الى الولايات المتحدة، والى القرارات التي اتخذها الرئيس روزفلت في اوائل عقد الثلاثينات الميلادية. لما وقع الكساد العظيم في الولايات المتحدة في اواخر العشرينات فشل المصرف المركزي الأمريكي (المسمى النظام الاحتياطي الفدرالي) في توفير السيولة الكافية للنظام المصرفي. بل على العكس من ذلك تماماً اذ أدت قراراته في رفع اسعار الفائدة المصرفية الى مزيد من الانكماش ومن ثم الى التأثير على البنوك التجارية من ناحية مستوى السيولة، الامر الذي أدى الى الضغط على المصارف من قبل المودعين نتيجة إنتشار الخوف من إفلاس هذه البنوك مما ولد

(*) (ص ٣٠١ Fry)

مايسمى في الادبيات المصرفية Banic (*) . وقد أدى ذلك بدوره الى إفلاس ثلث البنوك في الولايات المتحدة الأمر الذي حدا بالرئيس روزفلت على الفور الى إعلان عطلة إجبارية لمدة أسبوع لجميع البنوك خوفاً من انهيار النظام المصرفي برمته، قام فيها باصدار قوانين جديدة لتنظيم البنوك تضمنت إنشاء ماسمي FDIC، وهي المؤسسة الفدرالية للتأمين على الودائع.

ويقوم عمل المؤسسة المذكورة على إلزام البنوك بشراء بوليصة تأمين على الودائع تصدرها FDIC تضمن فيه هذه المؤسسة ودائع البنوك الى حد أقصى قدره ١٠٠ ألف دولار لكل حساب مصرفي مقابل دفع هذا البنك رسوم تأمين قدرها 0.23% من ودائعه الى FDIC والتزامه بقواعد لهذا الغرض تحددها تلك المؤسسة.

الآثار الايجابية لوجود ترتيب لضمان الودائع :

ان تجارب الدول في مسألة الاستقرار المصرفي متباينة، فقد مر بعضها بفترات من المصاعب المالية التي واكبها افلاس عدد من البنوك ومن ثم تكون لدى الناس خوف من وقوع مثل ذلك الأمر الذي يدفعهم دائماً الى تبني جانب الحذر بالمبادرة الى سحب اموالهم من المصارف عند الشك في ملاءة هذه المصارف.

(*) (أي الهلع المفضي الى اقدام الناس على سحب جميع ودائعهم من البنوك)

بينما نجد ان دولاً أخرى لم تتعرض لمثل ذلك ومن ثم فانها لا تعاني من مثل هذا الخطر لارتفاع درجة ثقة الناس في النظام المصرفي.

وفي كلا الحالتين فان وجود ترتيبات لضمان الودائع أمر يبعث على قدر كبير من الاطمئنان ويترتب عليه ما يسمى بزيادة معدل الوساطة المالية Financial Intermediation وهو أمر يرى الاقتصاديون انه حسن (ويقصد به اتجاه الناس الى توسط المصارف في معاملاتهم وعدم اكتناز النقود).

الآثار السلبية لضمان الودائع :

١- يؤدي وجود برنامج لضمان الودائع الى اتجاه البنوك الى تحويل آثار إخطائها الادارية الى جهة أخرى وهي مؤسسة ضمان الودائع ذلك ان المنطق الاقتصادي يقتضي ان تتحمل كل منشأة الآثار المباشرة للاخطاء التي ترتكبها الإدارة، وان تكون عرضة للخسار او الافلاس في حال كون هذه الإدارة غير كافية او كونها عاجزة عن اتخاذ القرارات الصحيحة. اما البنوك في ضل وجود مؤسسة لضمان الودائع فانها ستقدم على منح القروض التي تتضمن مخاطر عالية وهي مطمئنة الى ان تعرضها للخسارة في هذه القروض لن يؤدي الى إنهيار المصرف لان المودعين لن يقدموا على سحب ودائعهم لاطمئنانهم الى ضمان الحكومة. يترتب على ذلك اتجاه

الموارد المالية الى مشاريع ربما لا تكون مجدية اذ لا تتوافر على العناصر الاقتصادية الكافية.

٢- من المعلوم ان المؤسسة التي تصل الى الحد الذي لا تكون فيه قادرة على الوفاء بالتزاماتها تجاه ارباب الاموال تعد مفلسة ويلزم إغلاقها وتصفية أعمالها، إلا ان وجود برنامج لضمان الودائع يعني ان تستمر البنوك في العمل والنشاط حتى لو كانت في واقع الامر من الضعف الى حد تكون في الحقيقة على شفا الافلاس.

٣- ان برنامج ضمان الودائع كمثل ذلك الموجود في الولايات المتحدة وان جاء في الأصل لمواجهة مشكلة الفشل الجماعي للبنوك التجارية إلا انه غير قادر على معالجة هذه المشكلة اذا وقعت اذ لا طاقة لمؤسسة ضمان الودائع للتعويض عن كل ودائع البنوك. ذلك ان البرنامج المذكور وعمل المؤسسة الخاصة بضمان الودائع مبني على نظرية التأمين التي مفادها ان المكروه لا يقع لجميع الناس في نفس الوقت، فاذا وقع فشلت المؤسسة التأمينية في معالجته وهو ما يسمى Insurable Risk ولذلك فان جل ما يحققه هذا البرنامج هو طمأنة الناس الى الحد الذي لا يقومون فيه الى سحب أموالهم دفعة واحدة.

هل تحتاج المصارف الإسلامية الى ضمان الودائع :

بين المصارف الإسلامية والمصارف التقليدية فروق أساسية أهمها ان المصارف الإسلامية لا تعمل بالفائدة الربوية بل تعتمد صيغ التمويل المبنية على البيوع والمشاركات. هذا فرق مؤثر ولكن الذي يهمنى هنا هو ما يترتب عليه من ناحية حاجة المصرف الإسلامي الى ضمان الودائع. لهذه المسألة جانبان :

١- الاول هو العلاقات التعاقدية :

المصدر الرئيسي للأموال في المصرف التقليدي هو الودائع في الحسابات المصرفية. والتصور القانوني والفقهي لهذه الحسابات انها قروض مضمونة على البنك. وهي قروض حالة في الحسابات الجارية ومؤجلة في الحسابات لأجل. ولذلك يجب ان يكون البنك قادراً على الدوام على الوفاء بالتزاماته لاصحاب هذه الحسابات.

أما في البنوك الإسلامية، فعملها في القرض يقتصر على الحسابات الجارية وهي لا تمثل عادة إلا نسبة ضئيلة من الموارد المالية للبنك الإسلامي. اما جملة هذه الأموال فهي على أساس المضاربة. والمضاربة عقد شركة في الربح بين شريك بماله وهو العميل المودع أمواله لدى المصرف وشريك بعمله وهو البنك. ومعلوم ان المضارب (البنك في هذه الحالة) لا يضمن رأس مال

المضاربة لرب المال ولا يضمن له الربح ومن ثم فرب المال ليس له إلا الربح إن تحقق وإسترداد رأسماله إن سلم، وما كان من خسارة فهي في المال وليس له أن يعترض على ذلك لأن هذا هو أساس العلاقة التعاقدية بينهما. ومن ثم فإن العلاقات التعاقدية التي تربط بين البنك ومصادر أمواله لا تلزمه بضمان هذه الأموال. فلا يحتاج هذا البنك إلى وجود جهة ثالثة تعزز الضمان لأن هذا الضمان غير موجود أصلاً. ولهذا شبيهه في عمل البنوك التقليدية إذ إن جزءاً من أموالها تأخذه على سبيل الأمانة فتديره مقابل رسوم وتجعله خارج ميزانيتها. وليس من المعتاد أن يكون لمثل هذه الأموال ضمان من طرف ثالث.

٢- مشكلة المؤامة بين الأصول والخصوم :

يواجه النظام المصرفي الإسلامي مشكلة المؤامة بين الأصول والخصوم مع أنه لا يضمن ودائع العملاء في حساباته الاستثمارية. ذلك أن مدد الودائع الاستثمارية هي في الغالب قصيرة تتراوح بين شهر وسنة. بينما إن المصرف قد يدخل في استثمارات تصل إلى خمس سنوات أو أكثر. ومن ثم فإنه عرضة لوضع يحتاج معه إلى سيولة عاجلة. ولذلك تحتاج هذه المشكلة إلى وجود ترتيبات يمكن بها التزام طرف آخر بمثل ذلك.

هل يحتاج النظام المصرفي الإسلامي لصيغة ضمان الودائع :

ان حرص الحكومات على ايجاد ترتيبات لضمان الودائع لا يستمد مبرره من العلاقات التعاقدية بين البنك وعملائه. وانما الباعث عليه هو ما يؤدي اليه عجز احد البنوك عن الوفاء بالتزاماته لعملائه ومن ثم فشله من وقوع ما يسمى بالفزع المصرفي حيث ينبعث الشيك لدى المواطنين في قدرة البنوك الأخرى على الوفاء بالتزاماتها. ومعلوم ان حصول الفزع المصرفي (Banic) حتى لو كان غير مبرر ولم يكن هناك أسباب ضعف حقيقية تبعث عليه فانه يؤدي الى انهيار النظام المصرفي برمته والحاق ضرر بالغ بالاقتصاد الوطني. ولذلك لابد من وجود طريقة تبعث على الاطمئنان لدى المودعين في البنك الى الحد الذي لا يدفعهم لسحب أموالهم دفعة واحدة من ذلك ويمنع انتشار عدم الثقة بالبنوك الأخرى. فاذا كان الأمر كذلك فلاجdal فيه ان النظام المصرفي الإسلامي يمكن ان يتعرض لمثل هذه الصعوبات التي يترتب عليها ايضاً انهيار النظام المصرفي ومن ثم فانه (أي النظام المصرفي الإسلامي) يستفيد من وجود ترتيبات لضمان الودائع اذ يحقق ذلك له الاستقرار. ان عدم وجود مثل هذا الترتيب يعني اتجاه البنوك الى المبالغة في تبني جانب الحذر والحيلة، والابتعاد عن تمويل المشاريع طويلة الأجل، والتركيز على التمويلات قصيرة الأجل كتمويل التجارة والاستيراد او التصدير لان هذا

النوع من النشاط المصرفي هو الذي يتوافر فيه المصرف على القدرة على الوفاء بالتزاماته لعملائه ببسر وسهولة.

٤- طبيعة الحسابات الاستثمارية في البنوك الإسلامية :

الحسابات الجارية قروض على المصرف في النظام المصرفي الإسلامي والتقليدي كليهما. أما الحسابات الاستثمارية (والتي تسمى الودائع لأجل في البنوك التقليدية) فهي قروض على المصرف التقليدي. أما في المصارف الإسلامية فانها تعتمد على عقد المضاربة حيث يكون المصرف مضارباً وأصحاب هذه الحسابات أرباب مال. ومعلوم ان المضارب اذا لم يقصر او يهمل واجباته المتعارف عليها فانها لا يضمن هذه الأموال وتكون الخسارة فيها على أربابها. وتنص العقود التي تبرمها المصارف مع أصحاب الحسابات الاستثمارية على مثل ذلك. هذه هي الاعتبارات الحقوقية المتعلقة بالمسألة. لكن البنوك تعلم ان تعرض هذه الحسابات للخسارة وان تحملها ارباب الأموال، سيترتب عليها آثار على المدى الطويل ليست ايجابية لعمل المصارف. ولذلك وجدنا عدداً من البنوك الإسلامية يتحمل الخسائر التي تقع في الحسابات الاستثمارية في رأسماله تبرعاً، ولا يحملها لأرباب الأموال مع أن مثل هذا الاجراء غير لازم من الناحية الشرعية القانونية. وما ذلك إلا لحرص المصرف على استقرار ثقة

المتعاملين معه به وما يؤدي اليه مثل هذه الخسارة من إنصراف
الناس عنه.

بعض محاولات التأمين على الودائع في العمل المصرفي الإسلامي :

تنص القوانين المصرفية في بعض الدول على ضرورة اشتراك البنوك
في برنامج للتأمين على الودائع تنظم جهة مالية في الحكومة كالبنك
المركزي. ويتم ذلك بدفع رسم سنوي يمثل نسبة من الودائع المصرفية
سواء كانت جارية أو مؤجلة، مقابلها تقوم تلك الجهة بضمان الودائع الى
حد معين او بكامل قيمتها بحسب النظام السائد. وقد اتجهت البنوك
المركزية في تلك الدول الى إلزام البنوك الإسلامية بمثل هذا الترتيب
عن طريق التأمين على الودائع بما فيها الحسابات الاستثمارية القائمة
على أساس المضاربة. وقد تبنت بعض المصارف لهذا الغرض ترتيباً
يقوم فيه بتحميل رسوم التأمين على رأس مال المضاربة حتى يكون
المؤمن هو رب المال وليس المضارب.

المراجع

- M.R. Baye V D.W.Jansen
Money , banking and financial markets
New Delhi , A.I.T.B.5 1996
- Maxwell J.FRY
Money , Interest and banking in economic development
Baltimore, John Hopkins, 1988
- Robert Gultmann
How Credit – money Shapes the economy
London, M.E.Sharpe 1994